الغلاف

عصام شلهوب

حراك 17 تشرين فشّة خلق وخطوة حماسيّة المطلوب إنقاذ عاجل... بات حالياً ممكناً

عام مضى على حراك 17 تشرين الاول من دون ان يشكل جبهة موحدة وطرح برنامج اقتصادي واجتماعي يؤسس للتغيير. كثر يسألون لماذا بقي هذا الحراك مفرقا ومتباعدا ومتباينا، بحيث بات يشبه الطبقة السياسية بنزاعاتها وتجاذباتها

اين الحراك الذي ملأ الشوارع في الايام الاولى لمجرد الاعلان عن فرض رسم على مكالمات الواتس اب، من بلوغ الدولة حد الافلاس والاقتصاد حد الانهيار واحوال الناس الاجتماعية والمعيشية والصحية حد الاهتراء؟ هذه الاسئلة مشروعة، لأن هدف الحراك بحسب ما ردد وكرر هو ان يكون شريكا في تأسيس لبنان جديد وحديث اقتصاديا واجتماعيا. فهل هذا الحراك قادر في ظل استمرار تفرق مكوناته، ان يكون شريكا شرسا في نهضة لبنان؟

في الذكرى الاولى لانطلاق الحراك، لا يبدو انه يستوفي شروط هذه الشراكة.

"الامن العام" توجهت الى الخبيرين الاقتصاديين الدكتور سمير نصر والدكتور روجيه ملكي، وسألتهما عن تقويمهما لنشاط هذا الحراك وامكاناته وقدراته.

نصر: الحراك مجموعات من اليسار واليمين

■ مرت سنة على حراك 17 تشرين، فهل جاء الحراك نتيجة للانهيار الاقتصادي ام كان ضحية له؟

□ الوضع المأزوم هو نتيجة تراكمات لكل الاخفاقات في اعادة تصويب الاوضاع الاقتصادية، ومواجهة العجز في المالية العامة وميزان المدفوعات. كما ان التقصير بالقيام بالاصلاحات جعل المأزق حتميا، فتفاقمت الاوضاع الاجتماعية، واصبحنا في دوامة فقدان الثقة وازدياد التراجع. لذلك فإن الاوضاع ادت الى تلك النتيجة، ومن البديهي ان يؤدي ذلك الى التحركات التي خلقت بدورها اوضاعا جديدة، لم يعد فيها ممكنا اعطاء مسكنات. وبما ان المسؤولين لم يكن لديهم دواء او جواب شاف وسريع وفعال، تعقدت الاوضاع وازدادت الامور سوءا. كل ذلك ناتج من تراكم المعضلات وعدم تقدير حجم المشكلة وعدم التخطيط لمعالجتها، وربما عدم القدرة لمواجهتها، بسبب العقد السياسية والتجاذبات الداخلية والوضع الاقليمي الضاغط.

■ هل ترى ان هذا الحراك فشل كحركة مطلبية تؤسس لتغيير جذري في السياسة والاقتصاد؟

□ الحراك هو رد فعل على اوضاع مهترئة، ولم تكن بديلا سياسيا، المهم ان نأخذ العبر لوقف الانهيار: الاصلاح ضروري، عودة الثقة اساسية، الحوكمة الفقر وحالات الهجرة. هذه اجندة محلية لا علاقة لها بأي اعتبار آخر.

■ لماذا لا يزال هذا الحراك يفتقد الى رؤية اقتصادية واحدة متكاملة؟

□ يبدو ان الحراك مجموعات، بعضهم من اليسار والاخر من اليمين. النظرة الاقتصادية مبنية على تحليل اسباب الانهيار، وثمة نظريات متعددة في هذا السياق. المهم ان اسس اطار الحل اصبحت واضحة. فربما هنالك تباين في النظرة الاقتصادية، لكن الحلول موجودة بقليل من التفاهم وكثير من العقلانية وبقدر من المسؤولية. الاقتصاد المنتج عنوان ممتاز، على ان يترجم ببرنامج دقيق وتمويل واضح. الحماية الاجتماعية ضرورية على ان تبنى على تمويل مستدام، والخدمات العامة اساسية، شرط ان يوضح كيف يمكن تمويلها. ليس المهم ان تكون لدينا مجرد مطالب، لكن الاهم كيفية النمو وخلق ثروة لتوزيعها. آلية التنفيذ وامكانات الوصول الى الحلول، اهم من النقاش حول الاسباب التي قد تكون كلها صحيحة، او قد نصل بتشابكها الى فهم اسس تكوين الهوة المالية.

■ هل ورشة نهوض لبنان من القعر مسؤولية الدولة وحدها، ام انها مسؤولية الحراك المدني؟

□ الكل مسؤول بحسب امكاناته وبكل شفافية.

المهم هو الثقة ودعائم الاصلاح، اساسه المسؤولية وجذوره الكفاية والمهنية، ونتيجته الفعالية والاداء السليم. لكي تركب هذه الحلقة، اعتقد ان من المهم فتح صفحة جديدة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، بناء على عقد متكامل واضح وشامل، يشترك في اعداده جميع الاطراف ويلتزمون تنفيذه.

■ ما هي ركائز العقد الاجتماعي الجديد المطروح في التداول اليوم؟

□ للعقد الاجتماعي ركائز اساسية، هي انشاء صندوق دعم العائلات لتوفير مساعدات الى اكبر عدد ممكن من ذوي الدخل المحدود او من الفقراء، للمساندة وتعويض رفع الدعم عندما يحصل. اما الركائز فهي:

- دعم ديمومة الضمان الاجتماعي وانشاء صندوق التقاعد.
- دعم تمويل السكن والتنقل والتربية والصحة.
- اعفاء المؤسسات من الرسوم والضرائب في مقابل التزامها الحفاظ على اليد العاملة او التوظيف.
- اعطاء تسهيلات كبيرة واعفاءات لكل الوحدات المنتجة في كل القطاعات والمناطق.
- تطبيق برنامج نهوض للقطاع الخاص.
- اطلاق ورشة الاصلاحات المالية والنقدية والمعرفية مع انشاء صناديق تمويل.
- اطلاق ورشة التجهيز والاعمار من خلال برنامج CEDRE.

الدكتور سمير نصر.

"من المهم فتح صفحة اقتصادية واجتماعية وفق عقد متكامل"

■ لماذا فشل الحراك في تكوين جبهة جامعة وواحدة للتمكن من انقاذ الواقع المعاش؟

□ لا ادري. لكني اعتقد ان المهم التفاهم على نقاط جامعة. نحن نحتاج الى انقاذ سريع ليس خارج طاقاتنا حاليا. فهل نحن قادرون على ذلك؟ بتقديري حتما، فهذا الامر ممكن.

ملكي: اسباب الحراك سوء الادارة والتقدير

■ يعيش لبنان اليوم انهيارا سياسيا واقتصاديا بعدما شهد حراكا شعبيا معترضا بدأ منذ 17 تشرين الاول 2019 ولا يزال مستمرا، فهل جاء هذا الحراك بنتيجة؟

□ الحراك جاء نتيجة للانهيار على مختلف الصعد، ولم يكن سببه فقط الفساد وهدر المال العام، بل كانت اسبابه الحقيقية سوء الادارة والتقدير. تمثل سلسلة الرتب والرواتب خير برهان على ذلك، لانها اعطيت وسط حالة من الازمات التي كانت تعصف بلبنان داخليا وخارجيا، ابرزها تداعيات الازمة السورية بشقيها السياسي والامني مع تدفق عشوائي للنازحين، فضلا عن اغلاق الحدود البرية بين لبنان والدول العربية مركز الصادرات اللبنانية، بحيث تراجع حجمها في ذلك الوقت بنسبة فاقت 40 في المئة. لا يجب ان ننسى الازمة مع دول الخليج، التي حرمت اللبنانيين من فرص عمل جديدة في مختلف المجالات، عدا ان هذه الدول تشهد ازمة اقتصادية ونفطية وامنية، اضافة الى تداعيات وباء كورونا. التحويلات المالية لم تكن فقط من المغتربين في دول الخليج بل ايضا من افريقيا واوروبا من خلال استثمارات محددة، منها ايداع اموال في المصارف طمعا بالفوائد المرتفعة، وهو ما بات يعرف بالاقتصاد الريعي. اما عامل سوء الادارة العامة، فقد لعب دورا مهما جدا على صعيد الهدر المالي، سواء لجهة سلسلة الرتب او التوظيف او التقديمات التقاعدية حتى اصبح ◄

◄ امرا لا يمكن ان تتحمله موازنة اي دولة، حتى الدول النفطية. نحن نحتاج اليوم الى ادارة ازمة، والبدء بحل المشاكل الاساسية وفق جدول زمني محدد. لا يمكننا الاستمرار في الوضع الذي نحن فيه، لذا يجب العمل بسرعة على الحلول اللازمة.

■ هل فشل الحراك كحركة مطلبية تؤثر على الاقتصاد والسياسة؟

□ لا يملك الحراك اي خطة او ادارة، واعتبره فشة خلق وخطوة حماسية، لذا الامل في الوصول الى نتيجة، لا يزال بعيدا. علما ان المسؤولين لم يعد في استطاعتهم اتخاذ اي خطوة انقاذية لأن الازمة تخطتهم. مثلا، اتخذ حاكم مصرف لبنان جملة من القرارات التي اعتبرها غير مدروسة ادت الى مزيد من الغرق، علما انها تنطلق من نية صافية لمساعدة عدد من القطاعات. اذ تحوّل دور المصرف المركزي من نقدي الى اقتصادي، وهي ليست مهمته على الاطلاق. يضاف الى ذلك، رفع الفوائد على الودائع الى 15 في المئة، بمعنى ان الدفاع عن الليرة اصبح بالقوة. لذلك اصابنا الفشل بنسبة مئة في المئة، وتوقفت الحسابات في المصارف التي تتحمل بدورها مسؤولية سوء الادارة والقبول بدفع فوائد مرتفعة، نتيجة مخاطر كبيرة دفع ثمنها المودع.

■ كيف يمكن القيام بورشة لنهوض لبنان من ازمته، هل عبر الحراك المدني ام الدولة؟

□ اكرر ان الحراك لا يملك القدرة على القيام بمثل هذه المهمة. خطة النهوض تنطلق من ادارة الازمة وليس بالطريقة المعتمدة اي عبر الدعم، لأن النتيجة كانت وستكون مؤذية جدا. لذا، ترتكز المعالجة على ضرورة عدم انهيار الاقتصاد، اي عبر الحفاظ مثلا على القطاع الصناعي. تقضي المعالجة ايضا باعتماد سياسة مساندة اجتماعية، وتحديدا بشقيها الصحي والتعليمي، ومعرفة عواقب كل القرارات المتخذة، والعودة الى آليات السوق، وتحرير حركة العرض والطلب، ومساندة المؤسسات لتخطي الازمة والمحافظة على عدد من موظفيها وفق تقديمات تحررها من التزاماتها تجاه الدولة، وعدم البحث عن تمويل المؤسسات الا في بعض الحالات كمثل وباء كورونا. تقتضي ايضا باستهداف عائلات فقيرة في شكل مباشر عبر دعم السلع وفق

الدكتور روجيه ملكي.

الحراك لا يملك خطة للنهوض بلبنان

جداول محددة، وهذا امر يحتاج الى ادارة تقنية، واعطاء التسهيلات للمؤسسات عبر تشغيل يد عاملة بتكلفة متدنية، الامر الذي يخفف من سعر السلعة فيكون المستهلك هو المستفيد. ان تأجيل تحصيل الاستحقاقات الذي اتخذته الدولة، وفق المثل الذي يقول مكره اخوك لا بطل، يجب ان يتم مستقبلا بالتقسيط.

■ هل للاجراءات المتخذة مخاطر مستقبلية؟

□ يجب العودة الى الدولرة اي اعتماد آليات السوق، مع تدخلات للدولة للمساندة عبر خطة اجتماعية. نعيش مشكلة اجتماعية كبيرة اساسية، اذ عندما تدار الازمة في شكل خاطئ، تأتي نتائجها متأخرة. لقد اصابت الازمة مطرحين: الاول الودائع المصرفية والتراكمات العقارية، والثاني انهيار المداخيل، لذا يجب اعادة بناء مداخيل جميع العاملين في القطاعين العام والخاص.

■ هل تعتبر الحراك المدني تنفيسا او انفجارا؟

□ الحراك جاء نتيجة ضغط اسفر عن وضع سياسي اجتماعي مقلق، وهو يضع الحق على كل شيء، علما اننا نعيش في اقتصاد صعب الانتاج بسبب استمرار الازمات. علينا اعادة بناء الاقتصاد وهذا لا يتم عن طريق شطب الطبقة الحاكمة او ما الى ذلك، بل يجب ادارة الازمة، علما ان الطبقة الحاكمة بكل تجرد هي التي اعطت للازمة توازنها لسنوات طويلة. الحل لا يعني ذهاب الازعر ومجيء الملاك. الحلول المطروحة ليست هي الحلول الكاملة، بل اشدد واكرر يجب اعتماد ادارة ازمة جيدة.

■ ماذا عن العقد الاجتماعي الجديد؟

□ انه من القصص الكبيرة المطروحة، فيما المتضرر الاول من الازمة هم المودعون في المصارف. فهل يمكن حل مشاكلهم عبر العقد الاجتماعي؟ من سيعوض على المتضررين من انفجار المرفأ مثلا وهم بالمئات، والاضرار تفوق قدراتهم باشواط، هل هو العقد الاجتماعي؟ المطلوب اعادة تصحيح المداخيل، وهذا يتم تدريجا وهو امر سهل اذا اديرت الازمة في شكل جيد بعيدا من ضغط الشارع الذي اعتقد انه لن يؤتي ثماره كما يريد من اطلقه، وذلك لاسباب متنوعة.

تطبيق
ByblosPay

أجهزة الصراف
الآلي الذكية

التطبيق
على الهاتف
الخليوي

الحلول الرقمية

بنك بيبلوس

(01) 20 50 50 . byblosbank.com